

صفقات أسلحة عسكرية متقدمة تعزز قدرات الأمن البحري والجوي للمغرب

الرباط تستعد لاستقبال دفعة من طائرات أباتشي الأميركية المتطورة



نحو دعم التعاون العسكري

هذا النوع من الحرب إلى حد كبير على التطور التكنولوجي لأجهزة الاستشعار والأسلحة. وتفكر القوات المسلحة الملكية المغربية في التعاون مع شركة بناء السفن "قراس" المورد الصناعي الرائد للسفن الحربية في الهند، لتوريد أسلحة البحرية الملكية بمختلف السفن الحربية، وفقا لتقرير صادر عن وزارة الدفاع الهندية. وفرصت التحديت الخارجية والإقليمية في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل هذا التنوع في التجهيزات العسكرية. وأكد الورداني أن المملكة وقعت اتفاقيات دولية عديدة في مجال الصناعات العسكرية تمكنها إلى جانب اقتناء الأسلحة من شراء براءات اختراع أسلحة دفاعية من مجتمعات صناعية في أوروبا وروسيا والصين والهند.

وجاءت الصفقة مع الشركة الإيطالية بعد أن قرر المغرب إيقاف شراء غواصة روسية تعمل بالديزل والكهرباء من الجيل الرابع واختار شراء غواصة من طراز "سكوربين" اقترحتها مجموعة "كيرشيب" البحرية الفرنسية، حيث تم تجهيز هذه السفينة بنظام قتالي متكامل ونظام تحكم مركزي وآلي في المنصة. ويضمن مستوى عاليا من سلامة الغوص. وتصنف فرقاطات "فريم" الإيطالية سفنا مصممة خصيصا للعمل في المهام المضادة للطائرات والغواصات والسفن، فضلا عن كونها قادرة على تنفيذ هجمات في العمق ضد أهداف برية. وتستخدم هذه الترسات في ما يُعرف بالحرب المضادة للغواصات، فيها السفن الحربية والغواصات لتعقب وإتلاف غواصات العدو، ويعتمد نجاح

القطاعات، فضلا عن الاستخبارات بين البلدين. ويواصل المغرب في إطار برنامج عسكري تجهيز قواته البحرية بسفن حربية جديدة، بالإضافة إلى الموافقة على خطة لتطوير ترسانته البحرية بالغواصات للدفاع عن حدوده البحرية الواقعة في البحر الأبيض المتوسط. ودشنت الرباط مفاوضات مع الشركة الإيطالية "فيكانتيري" بهدف تزويد البحرية الملكية بوحدات "فريم"، الفرقاطة الأوروبية متعددة المهام والمضادة للغواصات. ويرى خبراء أن هذا الاستحواذ يعكس اهتمام المغرب المتزايد بتأمين حدوده البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي في استراتيجية بعيدة المدى لحماية المملكة وتعزيز أمنها القومي.

وأكد الشرفاوي الورداني أن "الخطة المغربية تنبني أولا على اقتناء الأسلحة والعمل على تطوير صناعة عسكرية محلية بتصنيع بعض الأسلحة المعينة، وخفض تكلفة الصيانة بإنشاء مواقع عديدة لصيانة المعدات العسكرية، وثانيا، بنوع المغرب مصادر التسليح الاستراتيجي حفاظا على نوع من الاستقلالية". وتم خلال زيارة وزير الدفاع الأميركي السابق مارك إسبر للمغرب في أكتوبر الماضي، التوقيع على اتفاقية دفاعية تحمل عنوان "خارطة الطريق للتعاون الدفاعي 2020 - 2030 بين المملكة المغربية والولايات المتحدة". ويهدف الاتفاق الطريق لتعاون شامل في المجال العسكري الاستراتيجي وشراء الأسلحة والمعدات والتدريب في جميع

تسعى المملكة المغربية لتأهيل قواتها الجوية والبرية والبحرية عبر اقتناء أسلحة جديدة ومتنوعة للحفاظ على الأمن القومي من مخاطر الإرهاب والانفصال والجريمة العابرة للحدود والقارات، فضلا عن محاولة إقامة توازنات في المنطقة.

محمد ماموني العلوي

وكشف تقرير صادر عن معهد

سنوكهولم للسلام في عام 2020 أن المغرب انفق خلال العام 2019 ما يقارب 4.8 مليار دولار في صفقات اقتناء أسلحة ومعدات عسكرية، واحتلت المملكة المرتبة الأربعين ضمن قائمة الدول الأكثر إنفاقا على القطاع الدفاعي. وحسب توقعات الاستخبارات الدفاعية الإستراتيجية "إس.دي"، وهي مجموعة دولية مكرسة لاستكشاف الفرص التجارية للصناعة العسكرية، فإن الاهتمام العسكري المغربي سينصب خلال السنوات المقبلة على اقتناء طائرات مقاتلة والطائرات المروحية والغواصات وأنظمة الرادار والسفن، بالإضافة إلى "الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والصواريخ المضادة للدبابات". وفضلا عن الأزمة الدبلوماسية بين الرباط ومدريد، أشار موقع "ديفونسا" المتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية إلى أن "امتلاك الجزائر لصواريخ روسية وصينية فيه تهديد صريح لاستقرار المغرب، وهو ما دفعه إلى البحث بشكل عاجل عن نظام للدفاع الجوي لتعزيز قدراته الجوية".

ووافقت وزارة الخارجية الأميركية في العام 2019 على حزمة أسلحة بقيمة

4.25 مليار دولار للقوات المسلحة المغربية بما في ذلك 36 مروحية هجومية ثقيلة الوزن من طراز أي.إتش - 64 أباتشي والأسلحة ومعدات الصيانة المرتبطة بها. وتنتظر إسبانيا بعين غير مطمئنة إلى استثمارات الرباط في معدات الجبل الأخير لتحديث قواتها البرية والجوية والبحرية. وقبل الاستثمارات الهائلة في تطوير قواتها الجوية، أنفقت الرباط مبلغا كبيرا على قوات المشاة والبحرية. وعزز المغرب ترسانته العسكرية خلال العقد الأخير بالحفاظ على الحجم المتزايد لمخصصات الإنفاق العسكري، حيث لم تعرف مخصصات إدارة الدفاع الوطني وميزانية تسليح القوات المسلحة الملكية في مشروع قانون المالية الخاص بسنة 2021 تغيرا كبيرا بالمقارنة مع تلك المرصودة برسم السنة 2020 بتخصيص مبلغ 111 مليار درهم.

الرباط - تستعد الرباط لاستقبال الدفعة الأولى من طائرات أي.إتش - 64 أباتشي الأميركية في إطار تنفيذ مضمين العقد الموقع بين شركة بوينغ لصناعة الطائرات والقوات المسلحة الملكية بهدف تعزيز قدرات الأمن البحري والجوي للمملكة. وكشفت شركة بوينغ عن توقيع عقد شراء مع القوات المسلحة الملكية المغربية يقضي باقتناء 24 مروحية أي.إتش - 64 أباتشي سيكتمل تسليمها للمملكة ابتداء من سنة 2024. وأكد نائب رئيس المبيعات العالمية والتسويق في بوينغ جيف شوكي أن "العقد الخاص بمروحيات أباتشي يمثل خطوة أخرى إلى الأمام في بوينغ مع المغرب، ونحن فخورون بتوفير أفضل القدرات له".



الشرفاوي الورداني
الرباط تهدف إلى
اقتناء الأسلحة وتطوير
الصناعة العسكرية

وتعتبر مروحية أي.إتش - 64 أباتشي أحدث نموذج لطائرة مروحية هجومية تم تصميمها وتجهيزها ببنية أنظمة مفتوحة، بما في ذلك أحدث أجهزة الاتصالات والملاحه وأجهزة الاستشعار وأنظمة الأسلحة، كما تتوفر المروحية على نظام لتحديد الهدف ومعلومات عنه ليصل نهار وفي جميع الأحوال الجوية. وأكد الشرفاوي الورداني الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية لـ"العرب" أن "المغرب مطالب بتأمين مجاله بالرفع من منسوب الوقائية باستثمار علاقاته مع مجموعة من الشركاء، والمجمعات الصناعية الدولية والأميركية وغيرها تساعد في تطوير برامج صناعية مشتركة، خاصة مع موزده من الأسلحة المطالبين ليس فقط ببيع العتاد ولكن نقل تكنولوجياته".

جنوب الجزائر ينتفض على عقود من التهميش

محتجون للسلطة: كفوا عن التحايل واستغناء السكان

وتجلى ذلك في حوادث واشتباكات وقعت في مدينتي وادي سوف وحاسي مسعود بين سكان محليين وأفدين من الشمال، بدعوى عدم احترام عادات وتقاليد المنطقة، بينما السبب الرئيسي بحسب متابعين هو حاجز نفسي بني على مشاعر الإقصاء والتهميش.

دائرة الاحتجاجات تتوسع من مدينة ورقلة إلى كل من المنيعية وتقرت وهما ولايتان جديدتان في التقسيم الجغرافي الجديد

وسبق للنائب البرلماني الراحل محمد بابا علي أن حذر الحكومة من مغبة وضع التنمية في الجنوب في آخر اهتماماتها والتفرغ فقط للولايات الشمالية، ويرر ذلك بكون الاستقرار الاجتماعي في الجنوب يحمل أبعادا استراتيجية خاصة على الشريط الحدودي لأن السكان المدينين هم الحارس الأول لأمن وسيادة البلاد. وكانت أحداث مدينة برج باجي مختار (جنوب) في 2013 و 2018 قد أظهرت نزاعات عرقية واجتماعية تهدد الاستقرار على تخوم الحدود الجنوبية، خاصة وأنها باتت تتغذى من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية مقارنة بولايات الشمال.

الاستفادة من الربيع النفطي الذي يمثل في المئة من مداخيل الدولة. وينسحب الأمر على أغنى بلدية في البلاد (حاسي مسعود) التي لا يعكس مدخلها وفرونها الباطنية المستوى المعيشي والخدمات لسكانها، حيث البطالة وأزمة السكن وضعف الخدمات العمومية. ويذكر مختصون في علم الاجتماع بأن السلطة مطالبة بتقصي التحولات الاجتماعية جنوب البلاد ومراعاة العوامل الاستراتيجية للمنطقة. ودعا محتج في تسجيل بثت على شبكات التواصل الاجتماعي بولاية المنيعية السلطات المحلية والمركزية إلى الكف عمّا أسماه بـ"التحايل واستغناء السكان"، مضيفا "لقد بلغ السيل الزبي، البطالة والسكن والخدمات كلها دون مستوى طموح الشباب هناك، وفوق ذلك استمرار ممارسات المحاباة والمحسوبية والتمييز بين القادمين من الشمال وبين السكان المحليين". وفسرت الاحتجاجات المتكررة في مدن وولايات الجنوب خلال السنوات الأخيرة مؤشرا خطيرا على وحدة وتماسك المجتمع الجزائري، في ظل الحديث عن كسرة تلحس تتضمن مقاربة عرقية وجهوية بين الجزائريين القادمين من الشمال وبين السكان المحليين، بسبب تراكم ممارسات تمييزية بين الطرفين في الاستئثار بفرص الشغل في الشركات البنوالية.

العمومية، والتنديد بمماطلة السلطات المحلية في التكفل بالانشغالات الملحة لهم والتي كانت مصدر انتفاضات سابقة خلال السنوات الماضية. وتزامن الاحتجاجات المذكورة مع صيف ساخن مناخيا واجتماعيا، حيث تفاقم الاحتقان والغضب الاجتماعيان خاصة في الولايات والمدن الجنوبية التي تشهد درجات حرارة عالية وانقطاعا متكررا للتزويد بالكهرباء والماء، فضلا عن تفش كبير للبطالة في أوساط الشباب والسكان بشكل عام. وحسب مصدر محلي، فإن عرضا يتضمن حوالي 600 منصب عمل في شركات نفطية كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكاس بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة، وبقاء ممارسات البيروقراطية والمحاباة في منح مناصب العمل رغم التعداد التي ما فتئت السلطات المحلية والمركزية تقدمها للسكان. وتوسعت دائرة الاحتجاجات بعد مدينة ورقلة إلى كل من المنيعية وتقرت، وهما ولايتان جديدتان تم استحداثهما ضمن التقسيم الجغرافي الجديد، بدعوى التقليل من المسافات بين الإدارة والسكان، وتوفير خدمات أكثر مرونة لهم، والاهتمام بالتنمية المحلية. وتعد ولاية ورقلة التي تقع في الحدود الجنوبية الشرقية عاصمة النقط الجزائري لاحتوائها على أكبر المصادر والأبصار، غير أن الأجيال الجديدة بدأت تقلقها المشاعر بالإقصاء والتهميش وعدم

القوة الأمنية على الخط مما أفضى إلى وقوع مواجهات بين المحتجين والعناصر الأمنية، وتحولها إلى إضرام للنيران وشل حركة المرور. وكانت المطالبة بالتشغيل على رأس لأئحة المطالب التي رفعها الشبان المحتجون، ثم السكن وتوفير الخدمات

فبعدها اندلعت في مدينة ورقلة، توسعت لتشمل مدنا أخرى كالمنيعية وتقرت بالجنوب الشرقي. وتتواصل الاحتجاجات الاجتماعية جنوب البلاد منذرة بانفجار اجتماعي متجدد، خصوصا في ظل تاخر السلطة المركزية في احتواء الوضع، ودخول



دائرة الاحتجاجات تتوسع